

Distr.: General
27 September 2022
Arabic
Original: English



بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2603 (2021) الذي مدّد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وقرار المجلس 2366 (2017) الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ ولاية البعثة كل 90 يوماً. ويغطي هذا التقرير Thirty-sixth Guam legislature الفترة الواقعة بين 28 حزيران/يونيه 2022 و 26 أيلول/سبتمبر 2022.

ثانياً - التطورات الرئيسية

2 - في 7 آب/أغسطس، حلف غوستافو بيترو أوريغو اليمين رئيساً لكولومبيا وحلفت فرانسيسكا ماركيز اليمين نائبة للرئيس. وفي خطاب اعتلائه سدة الرئاسة، كرر الرئيس بيترو دعوته للأحزاب السياسية والمجتمع الكولومبي إلى بناء اتفاق وطني لدعم التغييرات العاجلة. وقد حدد أولوياته الرئيسية، لا سيما التزامه بالسلم، بما في ذلك تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم؛ والحد من عدم المساواة؛ والحكم مع المرأة ومن أجلها؛ وضمان عدم التسامح مطلقاً مع الفساد؛ وعقد حوارات إقليمية للسلطات والمجتمعات المحلية للمساهمة في صنع السياسات. وتعهد أيضاً بالتحول إلى الطاقة النظيفة وحماية الأمازون، مع الترويج أيضاً لنهج عالمي جديد تجاه المخدرات غير المشروعة. وقد اجتمع الممثل الخاص للأمين العام لكولومبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا مع الرئيس بيترو ونائبة الرئيس ماركيز، مؤكداً لهما دعم الأمم المتحدة لجهودهما الرامية إلى تحقيق السلم.

3 - وسبق للرئيس بيترو أن قام بزيارة العديد من المناطق الكولومبية الأكثر تضرراً من النزاع وأعلن عن نيته السعي إلى تحقيق ما أسماه "السلم الناجز"، فضلاً عن تعزيز الحماية بشكل عاجل لقادة المجتمع والمجتمعات الضعيفة. وعين ألفارو ليفا وزيراً للخارجية، وعهد إليه بدعم الجهود المتصلة بالسلم. وعين الرئيس بيترو أيضاً دانييلو رويدا مفوضاً سامياً لشؤون السلم، مؤكداً خبرة السيد رويدا في العمل مع المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاعات. ووفقاً لما ذكرته الحكومة، فإن مفهوم "السلم الناجز" يشمل التنفيذ



الشمال للاتفاق النهائي بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي واستئناف المفاوضات مع جيش التحرير الوطني، الذي أعرب عن استعداده للدخول في محادثات. واتخذت الحكومة خطوات في هذا الاتجاه، بما في ذلك من خلال عقد اجتماع في هافانا بين وزير الخارجية والمفوض السامي لشؤون السلام ووفد جيش التحرير الوطني في آب/أغسطس (انظر الفقرة 98).

4 - وتشمل سياسة "السلام الناجز" أيضا استكشاف الخسوع لاتفاقات العدالة التي تكفّ بموجبها أطراف غير قانونية أخرى عن ارتكاب أعمال عنف لقاء الحصول على منافع قانونية. ودعت الإدارة الجديدة جميع الأطراف المسلحة غير القانونية إلى التعبير عن نيتها في أن تكون جزءا من "السلام الناجز" وأكدت أن هذه الجهود ستضع الحق في معرفة الحقيقة والعدالة وجبر الضرر في مركزها. وقد أعربت كلان ديل غولفو (المعروفة أيضا باسم جماعة الدفاع الذاتي الغايتانية لكولومبيا) وبعض الجماعات المنشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي عن استعدادها للانخراط في محادثات. وطلب الرئيس بيترو من هذه الأطراف أن تبرهن على رغبتها في السلام بالقيام بأفعال ملموسة، ودعا مؤخرا إلى وقف إطلاق نار متعدد الأطراف لخلق بيئة مثلى لاستكشاف الحوار. وفي هذا السياق، وبهدف استكشاف إمكانية بدء محادثات، عقد المفوض السامي لشؤون السلام مؤخرا اجتماعاً مع ممثلين عن مجموعة منشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي سابقا التي لم توقع على الاتفاق النهائي. وكان ممثلو البعثة والنرويج حاضرين بناء على طلب الحكومة.

5 - وفي 20 تموز/يوليه، انعقد كونغرس جديد للفترة 2022-2026. وفي خطابيهما الافتتاحيين، ذكر رئيسا مجلسي الشيوخ والنواب، وكلاهما من ائتلاف الحكومة، أن الكونغرس سيركز عمله على الإصلاحات الرئيسية، بما في ذلك الإصلاحات المتصلة بسياسة "السلام الناجز" والعدالة الاجتماعية والقضايا البيئية.

6 - ولأول مرة يشارك في هذا الكونغرس الجديد الأكثر تنوعا 16 ممثلا من مناطق متأثرة بالنزاع انتخبوا من خلال الدوائر الانتخابية الانتقالية الخاصة التي أنشئت بمقتضى الاتفاق النهائي. كما يضم أكبر عدد من المشرّعات في تاريخ كولومبيا، وكانت النساء يشكلن نسبة 29,4 في المائة من أعضاء الكونغرس، مقارنة بنسبة 18,9 في المائة في عام 2018. وأكثر من 60 في المائة من أعضاء الكونغرس البالغ عددهم 295 عضوا هم أعضاء جدد. وثمانية أعضاء منهم من الشعوب الأصلية وواحد وثلاثون كولومبيا من أصل أفريقي. وعملا بالنظام الأساسي للمعارضة، حددت الأحزاب السياسية موقفها من الحكومة: فقد انضم 75 في المائة من المشرّعين إلى الائتلاف الحكومي، بما في ذلك مشرّعون من حزب العموم؛ وأعلن 12 في المائة معارضتهم، وأعلن 13 في المائة أنهم مستقلون.

7 - وقدمت الحكومة الجديدة عدة مشاريع قوانين إلى الكونغرس، من بينها مشروع قانون الإصلاح الضريبي؛ ومشروع قانون يمنح الفلاحين حماية دستورية خاصة؛ ومشروع قانون بشأن إنشاء الولاية القضائية الزراعية المنصوص عليها في المادة 1 من الاتفاق النهائي، ومشروع قانون لإصلاح قانون النظام العام لتسهيل التعامل مع الجماعات المسلحة غير المشروعة والمنظمات الإجرامية. ومن شأن الإصلاح الأخير أيضا أن يعطي الأولوية للمسائل المتصلة بالسلام في الخطط الإنمائية وأن يسمح للسلطات الإقليمية والمحلية بالدخول في حوارات إنسانية مع أطراف غير مشروعة، من ضمن جهات أخرى. وتشمل المبادرات الأخرى التي أعلن عنها مشروع قانون لتسليم منظمات إجرامية إلى العدالة. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال المناقشات جارية في الكونغرس بشأن مشروع ميزانية عام 2023، والذي يتضمن تعديلات عرضتها الإدارة الجديدة للموافقة على توفير تمويل أكبر لتنفيذ الاتفاق النهائي.

ثالثاً - التنفيذ الشامل للاتفاق النهائي

8 - يُعطي التنفيذ الشامل للعناصر المترابطة للاتفاق النهائي الحكومة الجديدة فرصة لمعالجة أوجه عدم المساواة القائمة منذ أمد بعيد والعوامل المسببة لاستمرار العنف في كولومبيا.

الإصلاح الشامل في المناطق الريفية

9 - شددت إدارة الرئيس بيترو على أن الإصلاح الزراعي هو إحدى أولوياتها الرئيسية، مشيرة إلى أن تنفيذ الجزء 1 من الاتفاق النهائي، المتعلق بالإصلاح الشامل في المناطق الريفية سيكون أساسياً. وأعلنت الحكومة عزمها على استعراض الممتلكات التي تديرها إدارة الأصول الخاصة المتاحة لتسليمها إلى المواطنين الذين لا يملكون أرضاً، والتعجيل بتنفيذ جوانب معينة من الاتفاق النهائي مثل السجل العقاري المتعدد الأغراض والفصل في قضايا الأراضي وإصدار سندات ملكيتها.

10 - وحثت المحكمة الدستورية مؤخرا الحكومة والكونغرس على اتخاذ ما يلزم من تدابير لتعزيز تنفيذ عناصر الاتفاق النهائي المتعلقة بالحصول على الأراضي واستخدامها. ودعت المحكمة إلى جملة أمور من بينها تعزيز الوكالة الوطنية للأراضي، وإنشاء الولاية القضائية الزراعية الخاصة، وتوحيد السجل العقاري المتعدد الأغراض، وتحديث سجل الممتلكات الريفية. وبالمثل، في تقرير صدر خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعرب مكتب المراقب العام عن مخاوف تتعلق بالإصلاح الشامل في المناطق الريفية، وسلط الضوء على أمور من بينها التقدم المحدود في تخصيص الأراضي من خلال صندوق الأراضي.

11 - وأكد الرئيس بيترو أيضاً على استمرار تنفيذ البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي. وأشار الرئيس بيترو إلى أن تنفيذ هذه البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي سيسير جنباً إلى جنب مع التنفيذ الشامل لجوانب أخرى من الاتفاق النهائي وسيشمل مشاركة المواطنين وتوظيف الأموال في ما يلزم من استثمارات.

12 - وتقوم هيئات قضائية ورقابية بإجراء تحقيقات في إساءة استخدام العوائد المتأتية من استغلال الهيدروكربونات المخصصة لتنفيذ مشاريع في إطار البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي. بالإضافة إلى ذلك، عقدت مجموعة من أعضاء الكونغرس جلسة استماع رقابية بشأن هذه المسألة.

المشاركة السياسية

13 - بعد فترة وجيزة من تنصيبه، وافق الكونغرس على مشاركة 16 ممثلاً للدوائر الانتخابية الخاصة من أجل السلام في لجان مجلس النواب. ومنذئذ، عمل الممثلون الست عشرة (ثلاث نساء) مما يسمى بـ "ندوة الضحايا والسلام" على سن تشريعات تشمل ما يتصل منها بتنفيذ الاتفاق النهائي والتنمية في الأقاليم المتأثرة بالنزاع. وتشمل المبادرات التي طرحتها الندوة مبادرة لتشكيل لجان سلام تابعة للكونغرس رسمياً، والتي كانت تعمل حتى وقتئذ على أساس مخصص. وانضم الممثلون الست عشرة أيضاً إلى أحزاب أخرى لدعم مشاريع قوانين مختلفة مثل مشروع قانون يعيد تأكيد حقوق المجتمعات الكولومبية الأفريقية الذي طرحه مكتب أمين المظالم. كما اجتمعوا مع وزير المالية للتأكد من أن مشروع الميزانية الوطنية لعام 2023 يضمن تأمين موارد للمناطق المتأثرة بالنزاع.

14 - وقدمت الحكومة مشروع إصلاح سياسي يهدف، في جملة أمور، إلى كفالة التكافؤ بين الجنسين في الكونغرس والحملات السياسية الممولة حصراً من الأموال العامة. وقدمت الحكومة أيضاً، بمشاركة

مؤسسات انتخابية، مشروع قانون لإصلاح قانون الانتخابات. وتشمل مشاريع القوانين هذه أحكاما معلقة من فصل الاتفاق النهائي المتعلق بالمشاركة السياسية.

حل مشكلة المخدرات غير المشروعة

15 - ناقش الرئيس بيترو إحدى أولويات إدارته التي تتمثل في في الحاجة إلى نهج منقح إزاء مسألة المخدرات غير المشروعة في كولومبيا وعلى الصعيد الدولي على حد سواء. وقد التزم بإعطاء الأولوية للاستبدال الطوعي على الاستئصال القسري، على النحو المتوخى في الاتفاق النهائي، وتعزيز البرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة. ويجري تنفيذ هذا البرنامج الوطني في 56 بلدية، ويستفيد منه 99 097 أسرة (35,7 في المائة من هذه الأسر رباتها نساء). ووفقا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تم القضاء طوعا على 46 008 هكتارات، وامتثلت نسبة 98 في المائة من الأسر بالتزاماتها بموجب البرنامج. وأظهر الرصد الذي أجره المكتب مؤخرا في أربع بلديات أن معدل إعادة الزراعة لم يتجاوز 5,4 في المائة، مما يؤكد فعالية الاستبدال الطوعي.

16 - ومع ذلك، فإن البرنامج لا يزال يواجه تحديات كبيرة، بما في ذلك انعدام الأمن. وقد أبرز مكتب المراقب المالي العام الفجوات المستمرة في المشاريع الإنتاجية، لا سيما المبادرات الطويلة الأجل، مما يعرض استدامة البرنامج للخطر. وبالإضافة إلى ذلك، دعا أعضاء الكونغرس والجهات الفاعلة في المجتمع المدني إلى توسيع نطاق تركيز البرنامج ليتجاوز النهج الحالي القائم على الأسرة؛ وتعزيز الروابط مع العناصر الأخرى للاتفاق النهائي، مثل البرنامج. علاوة على ذلك، أشاروا إلى ضرورة تأمين التمويل؛ وضمان فهم المستفيدين بوضوح للخطوات المقبلة والنظر في حالة آلاف الأسر الإضافية الراغبة في الانضمام إلى البرنامج.

النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويض وعدم التكرار

17 - فتح الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام ثلاث قضايا جديدة استجابة لطلبات الضحايا واستنادا إلى ما يقرب من ألف تقرير أرسلها المجتمع المدني وكيانات الدولة. وسترکز إحدى القضايا على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يزعم أن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي سابقا ارتكبتها، والتي لا يجري التحقيق فيها حاليا في إطار قضايا أخرى. وستحقق قضية ثانية في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، يزعم أن قوات الأمن العام وغيرها من المسؤولين في الدولة ارتكبوها بالتعاون مع جماعات شبه عسكرية وأطراف ثالثة. وستتناول القضية الثالثة جرائم ضد المجتمعات الإثنية وأراضيها، التي يزعم أنها ارتكبت من قبل القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي سابقا، وقوات الأمن العام، ومسؤولين في الدولة، وأطراف ثالثة. وسيفتح ملف لقضية أخرى تتناول جرائم متصلة بالعنف الجنساني والجنسي، وكانت منظمات للضحايا ومنظمات نسائية قد طلبت فتح هذه القضية منذ أمد طويل.

18 - وقبل انتهاء ولايتها في آب/أغسطس، عقدت لجنة تقصي الحقائق أكثر من 50 اجتماعا في جميع أنحاء البلد وقامت بعدة زيارات إلى الخارج لتقديم تقريرها النهائي. ويصف التقرير، الذي يستند إلى الآلاف من شهادات الضحايا، النتائج المتعلقة بتاريخ النزاع، والديناميات الإقليمية، وانتهاكات حقوق الإنسان، وخروقات القانون الدولي الإنساني؛ فضلا عن تأثيرها على الشعوب الأصلية والكولومبيين من أصل أفريقي؛ والأطفال والمراهقين والشباب؛ والنساء والأشخاص المنتمين إلى مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، والأشخاص الذين تم نفيهم بسبب النزاع.

19 - وأكد رئيس اللجنة، فرانسيسكو دي رو، على أن التقرير يحمل رسالة أمل ويرسم طريقاً نحو المصالحة، وشدد على أنه يعكس شهادات مختلفة من جميع أنحاء المجتمع الكولومبي، خلافاً لنسخة واحدة لا جدال فيها عن النزاع. ولاحظ أيضاً أن تنفيذ توصيات اللجنة، التي يتصل العديد منها بتنفيذ الاتفاق النهائي، سيتطلب قرارات أخلاقية وسياسية من مؤسسات الدولة والمجتمعات المحلية والأحزاب السياسية والقطاع الخاص والمجتمع الدولي وجهات غيرها. ومن الجدير بالذكر أن الرئيس بيتر التزم بتنفيذ توصيات اللجنة.

20 - وفي آب/أغسطس، أعلنت لجنة تقصي الحقائق إنشاء اللجنة المعنية بمتابعة ورصد توصياتها، وهي تضم أربع نساء وثلاثة رجال من قطاعات مختلفة، بما في ذلك منظمات الضحايا والنساء والإثنيات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. ومدة ولاية اللجنة سبع سنوات، وسوف تضع نظاماً للرصد واستراتيجية للحوار مع مؤسسات الدولة والمجتمع المدني. ولاحظت لجنة المتابعة والرصد أن الضحايا سيكونون محور عملها وأنه سيشمل نهجاً إقليمياً وإثنية وجنسانية.

21 - وعثرت الوحدة المعنية بالبحث عن الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين على رفات ما مجموعه 511 جثة، من بينها 28 جثة عثرت عليها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما أعادت ما مجموعه 155 جثة إلى أسر الضحايا، من بينها خمس جثث خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن بين الجثث التي أعيدت أربعة شبان كانوا مفقودين منذ أكثر من 18 عاماً، وعُثر عليها بناءً على معلومات قدمها مقاتلون سابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي ومنظمات المجتمع المدني. وقامت الوحدة مؤخراً بلم شمل ثلاثة أشخاص مع أسرهم كانوا في عداد المفقودين منذ أكثر من 20 عاماً. وبلغ عدد هذه الحالات ثمان حالات منذ أن بدأت الوحدة عملها.

22 - وتوصلت الوحدة أيضاً إلى اتفاقات إيجابية مع مجتمعات الشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي بشأن البروتوكولات والخطط الرامية إلى التعجيل بالبحث عن المفقودين في أراضيها.

آليات للحوار بشأن التنفيذ

23 - رغم أن الطرفين لم يجتمعا حتى الآن لأول مرة في إطار لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه في ظل الإدارة الجديدة، فإن الحكومة أعلنت التزامها بالتنفيذ، وأعرب ممثلو المقاتلين السابقين عن استعدادهم للعمل جنباً إلى جنب في إطار الآليات التي أنشئت بموجب الاتفاق النهائي وغيره من الأفرقة العاملة المخصصة التي تعالج المسائل المواضيعية الرئيسية.

24 - وكان آخر اجتماع للفريق العامل المعني بأصول القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في حزيران/يونيه 2020، مما أعاق إحراز تقدم فيما يتعلق بتسليم هذه الأصول لدفع تعويضات للضحايا. وفي آب/أغسطس، أبلغ مكتب المراقب المالي العام أن إدارة الأصول الخاصة لا تدير بفعالية الموارد المتأتية من جرد السلع والأصول التي سلمتها القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي سابقاً. ومن شأن الاستفادة الكاملة من الفريق العامل أن تساعد الطرفين على الوفاء بالتزاماتهما لصالح دفع تعويضات للضحايا.

- 25 - وبفضل التزام الطرفين وبدعم من المجتمع الدولي، أكمل الفريق العامل المعني بالألغام مشروعه التجريبي بشأن جمع البيانات في 10 بلديات تابعة لأنتيوكيا وقرطبة ونارينيو وتوليمبا. وقدم ستة وأربعون مقاتلا سابقا (من بينهم 6 نساء) معلومات عن أكثر من 100 حقل ألغام يُحتمل أن تكون قد زُرعت فيها آلاف الألغام الأرضية. ويستعد الفريق العامل الآن لبدء أنشطته في جنوب كولومبيا.
- 26 - وحتى الآن، أدى التعاون داخل الفريق العامل المعني بالانتقال إلى الشرعية إلى اعتماد مكتب المفوض السامي لشؤون السلام 13 623 عضوا من الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي (من بينهم 3 143 امرأة). واستمرارية هذا الفريق العامل أمر أساسي لتزويد المقاتلين السابقين باليقين القانوني ومعالجة المسائل المعلقة نظرا لوجود 157 فردا لم تحدد هويتهم بعد حسب الأصول و 137 فردا آخرين ينتظرون البت في اعتمادهم.

رابعاً - مهام البعثة

إعادة الإدماج

- 27 - كان التزام المقاتلين السابقين الذين يزيد عددهم عن 13 000 مقاتل الذين يواصلون السعي إلى إعادة إدماجهم، والدعم الحكومي الذي تلقوه خلال المراحل الأولى من العملية، عاملين أساسيين للتقدم المحرز حتى الآن. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة، وخصوصا انعدام الأمن، تعرّض إعادة الإدماج للخطر. ويتوقف نجاح العملية في الأجل الطويل على إعطاء ضمانات أمنية للمقاتلين السابقين وعلى الجهود المتواصلة لضمان استدامة وشمولية إعادة الإدماج، بما في ذلك عن طريق تعزيز الروابط مع العناصر الأخرى للاتفاق النهائي، مثل الإصلاحات الريفية والسياسية.

الحصول على الأراضي والسكن

- 28 - لا يزال الحصول على الأراضي والسكن شرطا أساسيا لكي يتمكن المقاتلون السابقون من الاستقرار بشكل دائم وبناء حياة جديدة إلى جانب المجتمعات المضيفة لهم. وحتى الآن، اشترت الحكومة أراضي لعشر مناطق من أصل 24 منطقة إقليمية سابقة للتدريب وإعادة الإدماج، على الرغم من أن سندات ملكية الأراضي لم تمنح بعد للمقاتلين السابقين. ومن الضروري إقامة حوار من خلال الأفرقة العاملة المعنية بهذه القضايا الرئيسية داخل المجلس الوطني لإعادة الإدماج ضروري لمواصلة إحراز التقدم.
- 29 - وثمة أربعة مناطق إقليمية سابقة للتدريب وإعادة الإدماج (اثنتان في كاوكا، وواحدة في بوتومايو، وواحدة في أنتيوكيا) تنتظر شراء أراض منذ عام 2020 لا تزال معلقة ريثما تجري عملية نقل عاجلة بسبب انعدام الأمن.
- 30 - وحتى الآن، ما برحت الجهود التي تبذلها السلطات لتوفير الأراضي والسكن للمقاتلين السابقين تركز في معظمها على أولئك الذين يعيشون في مناطق إقليمية سابقة للتدريب وإعادة الإدماج. ولم تخصص للمقاتلين السابقين سوى قطعتي أرض تديرهما إدارة الأصول الخاصة من أجل مشاريع إنتاجية خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، في بايي ديل كاوكا. وبالنظر إلى أن ما لا يقل عن ثلثي جميع الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي يقيمون خارج هذه المناطق، لذا من الضروري أن يعمل الطرفان معا لتوسيع نطاق الحصول على الأراضي وفقا للاحتياجات القائمة.

- 31 - وفيما يتعلق بالحصول على السكن، أنجزت دراسات جدوى في 13 منطقة من المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج أو هي في مراحل الإنجاز النهائية. وتمضي مشاريع الإسكان قداما في المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج لأروكيتا وأروكا (187 منزلا) والدونشيلو وكايتا (106 منازل) وكالدونو في كاوكا (145 منزلا)، وآخرها هي المنطقة الوحيدة التي بدأ فيه بناء مساكن.
- 32 - ولا يزال الحصول على سكن في المناطق الحضرية والريفية خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج يشكل تحديا كبيرا. وتلقى ثلاثة وعشرون مقاتلا سابقا بدلا مقطوعا لإعادة إدماجهم تبلغ قيمته 2 000 دولار تقريبا، وهو مبلغ منصوص عليه في الاتفاق النهائي، بغرض استثماره في تحسين المسكن أو شرائه. وكان الحصول على الدعم المالي للإسكان في المناطق الحضرية، حيث يقيم الآلاف من المقاتلين السابقين، محدودا جدا لأن معظم هؤلاء المقاتلين السابقين لا يستوفون المعايير المطلوبة، مما يؤكد ضرورة اتخاذ تدابير تتكيف مع احتياجاتهم.

المشاريع الإنتاجية

- 33 - نظرا للجهود الكبيرة التي بذلتها الأطراف ودعم المجتمع الدولي، يشارك حتى الآن 72 في المائة من المقاتلين السابقين المعتمدين في مشاريع إنتاجية. ووافق المجلس الوطني لإعادة الإدماج حتى الآن على 121 مشروعاً جماعياً، يستفيد منها 3 963 مقاتلاً من المقاتلين السابقين (1 105 نساء)، في حين وافقت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع على 4 832 مشروعاً فردياً، يستفيد منها 5 828 مقاتلاً من المقاتلين السابقين (1 402 امرأة). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافق المجلس على مشروع جماعي جديد واحد لـ 34 مقاتلاً سابقاً (خمس نساء)، ووافقت الوكالة على 466 مشروعاً فردياً، لـ 544 مقاتلاً سابقاً (95 امرأة).
- 34 - وعلى الرغم من التقدم المحرز في مجال الموافقة على المبادرات المدرة للدخل، لا يزال الوصول إلى الأسواق والمساعدة التقنية يشكلان تحدياً كبيراً لضمان استدامة المبادرات على المدى الطويل. وبغية وضع خطط مصممة خصيصاً، يجري حالياً تقييم مشترك بين الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع، والمقاتلين السابقين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا بشأن استدامة المشاريع الإنتاجية الجماعية. وتظهر النتائج الأولية أن ثلث المشاريع فقط تسير وفق الخطة المرسومة لتصبح مشاريع مستدامة. ولضمان استدامة المشاريع الإنتاجية على المدى الطويل، يمكن أن تتفق الأطراف على استراتيجية استدامة ملزمة للمشاريع الجماعية ووضع آلية أكثر شمولاً لمتابعة المشاريع الفردية.
- 35 - ويشترك ما يقرب من 80 في المائة من المقاتلات السابقات المعتمدات (2 507 مقاتلات) في مشاريع إنتاجية فردية وجماعية. وبالإضافة إلى ذلك، تقود النساء 13 مشروعاً جماعياً من أصل 121 مشروعاً. بيد أن مشاركتهن مشاركة مهمة في صنع القرار لا تزال محدودة، وكذلك تعميم مراعاة المسائل الجنسانية في الأنشطة المدرة للدخل، بما في ذلك الوصول العادل إلى الموارد والمساعدة التقنية. وبذلت الحكومة جهوداً لتعزيز 12 تعاونية نسائية من أصل 16 من خلال وضع استراتيجيات للوصول إلى الأسواق والمساعدة التقنية. ومع ذلك، يلزم بذل جهد أكثر شمولاً وموارد مالية أكبر لتعزيز مشاركة المرأة وقيادتها، وتحديد حلول بديلة للتغلب على مهام الرعاية المتضاربة.
- 36 - وحتى الآن، هناك 177 تعاونية للمقاتلين السابقين، 45 منها ممثلة قانونياً من قبل نساء. ومن الضروري مواصلة تقديم الدعم لهذه الجهود الجماعية، بما في ذلك عن طريق ضمان أمنها.

37 - ويعمل حوالي 15 في المائة من جميع المقاتلين السابقين في وظائف رسمية، بمن فيهم ما يقرب من خمس المقاتلات السابقات. وقد أعلنت وزيرة العمل الجديدة مؤخرًا عن اعتزام الحكومة دعم تعاونيات المقاتلين السابقين واستكشاف خيارات العمل، لا سيما بالنسبة للنساء.

المقاتلون السابقون خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، بما في ذلك في مناطق إعادة الإدماج الجديدة

38 - يعيش 10 502 من المقاتلين السابقين (منهم 2 547 امرأة) حتى الآن خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج في 611 بلدية. ويعيش حوالي ثلث هؤلاء المقاتلين السابقين في حوالي 75 منطقة جديدة لإعادة الإدماج في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. وأوصى الفريق التقني الذي انتدبته الإدارة الجديدة للإشراف على المرحلة الانتقالية بتحديد مناطق جديدة لإعادة الإدماج والمناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج والاعتراف بها رسميًا بموجب مرسوم.

الصحة

39 - تتواصل مشاريع الرعاية الصحية في المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، وهي توفر الرعاية للمقاتلين السابقين والمجتمعات المضيفة على حد سواء، رغم التحديات التي تواجه التنسيق وتنفيذ الموارد المخصصة في الوقت المناسب. وبمشاركة السلطات الصحية المحلية والمقاتلين السابقين، عقد الفريق العامل المعني بالصحة التابع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج دورات لتقييم تنفيذ المشاريع الصحية في كل منطقة من المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج الأربع والعشرين.

40 - ويلزم بذل جهود أكبر لتنفيذ الجوانب المتصلة بالصحة من السياسة الوطنية المتعلقة بإعادة الإدماج لضمان حصول المقاتلات السابقات الحوامل والمرضعات والمقاتلات السابقات المسنات، والمقاتلات السابقات ذوات الإعاقة والمصابات بأمراض عالية التكلفة، على الرعاية اللازمة، فضلًا عن تعزيز الحقوق الجنسية والإنجابية للنساء والمقاتلين السابقين من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

سياسات ومؤسسات إعادة الإدماج

41 - لا يزال المجلس الوطني لإعادة الإدماج الآلية الرئيسية للحوار وتنسيق مسائل إعادة الإدماج. ومن شأن مشاركة الوزارات الرئيسية وعقد دورات لامركزية للتركيز على قضايا محددة أن يساعد على ضمان اتباع نهج أكثر شمولًا لإزاء إعادة الإدماج. ولا تزال المناقشات حول نطاق خارطة طريق إعادة الإدماج والنظام الوطني لإعادة الإدماج معلقة ريثما يستأنف المجلس أعماله. ويعد تعيين مدير جديد للوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع ومندوبي الحكومات في المجلس الوطني لإعادة الإدماج أمرًا أساسيًا للمضي قدما في سياسات إعادة الإدماج والسماح باستئناف الحوار.

42 - وفي آب/أغسطس، مددت الإدارة الجديدة الشروط المرنة للمقاتلين السابقين للحصول على الراتب الشهري حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

43 - وعلى الرغم من استمرار أعمال العنف، ساعدت خطط عمل إعادة الإدماج التي يقودها المجلس في أرواكا وبوتومايو وكاكيتا، حيث أدى انعدام الأمن إلى تعطيل المكاسب التي حققتها المقاتلون السابقون

بشق الأنفس الذين يعملون جنباً إلى جنب مع السلطات والمجتمعات المحلية، على تعزيز الدعم المقدم من مؤسسات الدولة، على سبيل المثال من خلال مساعدة المشاريع الإنتاجية في الحصول على تراخيص وشهادات، وتحسين البنية التحتية وتسريع بناء المساكن.

44 - وزار الفريق العامل المعني بالمساائل الجنسانية تولى في آب/أغسطس لتوعية السلطات المحلية بالإجراءات الجنسانية للسياسة الوطنية لإعادة الإدماج. وما فتئ الفريق العامل ومكتب المفتش العام يتابعان، بدعم من البعثة، الالتزامات التي تعهدت بها السلطات المحلية خلال هذه الزيارات الميدانية. ويتفاوت التقدم المحرز من منطقة إلى أخرى، حيث تقود ميدابين التنفيذ بالتنسيق مع كيانات المقاطعات لتعميم مراعاة النهج الجنساني وتمكين المقاتلات السابقات من الوصول إلى البرامج المتاحة.

45 - وتواصل الأطراف، على المستوى التقني، مناقشة استراتيجية بشأن 1 712 مقاتلاً من المقاتلين السابقين الشباب (من بينهم 656 امرأة). وتركز الاستراتيجية على توفير فرص اقتصادية لهم فضلاً عن تعزيز قيادتهم ومشاركتهم النشطة في بناء السلام. وستؤثر نتائج المشاريع التجريبية الجارية في مقاطعات كاكيتا ونارينيو وبوتومايو وفي بوغوتا، برفقة البعثة، في المشروع النهائي للاستراتيجية، الذي سيقدم إلى المجلس للموافقة عليه.

دور السلطات الإقليمية وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية

46 - لا يزال دور السلطات الإقليمية في دعم إعادة الإدماج أساسياً. وفي حين أن عدد الأفرقة العاملة المعنية بإعادة الإدماج على مستوى المقاطعات (20 فريقاً) والبلديات (12 فريقاً) والمستوى المحلي (24 فريقاً) لم يتغير، فإن الأمثلة على تأثيرها تدل على أهمية دعمها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفر مكتب رئيس البلدية في تولوا وبياي ديل كاوكا متجرًا كان ضرورياً من أجل توسيع مشروع لإنتاج البن بقيادة مقاتلين سابقين، وفي أراوكا، قدمت جامعة محلية والدائرة الوطنية للتدريب المهني المساعدة التقنية للمقاتلين السابقين الذين تضررت مشاريعهم الإنتاجية من جراء العنف.

47 - وتوفر جهود إعادة الإدماج المجتمعية مكاسب للمقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية على حد سواء وتسهم في التعايش والمصالحة. وهذه المبادرات جارية في 77 بلدية تتشبا مع استراتيجية وضعتها الأطراف بصورة مشتركة في إطار المجلس. وفي بلدية أوبيهاس في سوكري، تم بناء مستودع للمبادرات الإنتاجية التي قام بها المقاتلون السابقون وأفراد المجتمع المحلي، ونفذت أعمال لتحسين الطرق المحلية ومركز ثقافي، استفاد منه أكثر من 2 000 شخص.

إعادة الإدماج السياسي

48 - في 20 تموز/يوليه، حلف أعضاء مجلس الشيوخ الخمسة (منهم امرأتان) وخمسة ممثلين عن حزب العموم اليمين للانضمام لعضوية الكونغرس، واثنان منهم لأول مرة. ووفقاً لأحكام الاتفاق النهائي، فإن هذه هي الدورة التشريعية الثانية والأخيرة التي يكون فيها للحزب الذي تشكل بعد إلقاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي للسلاح مقاعد مضمونة في الكونغرس.

49 - وقدم حزب العموم بمفرده 30 مشروع قانون يتصل بتنفيذ الأجزاء المتعلقة بالإصلاح في المناطق الريفية والمشاركة السياسية، في جملة أمور، من الاتفاق النهائي و 19 مشروع قانون آخر إلى جانب أحزاب وممثلين آخرين من المقاطعات الخاصة من أجل السلام.

50 - وبعد طعن قدمه مقاتلون سابقون أبعادوا عن حزب العموم، أكد مجلس الدولة مؤخرا قانونية القرارات المتخذة خلال الجمعية الوطنية الثانية لحزب العموم في كانون الثاني/يناير 2021، بما في ذلك ما يتعلق بتكوين هيئات صنع القرار. وبحجة وجود خلافات مع قيادة الحزب، استقال من الحزب في تموز/يوليه عضوان سابقان من أعضاء مجلس الشيوخ من حزب العموم وقائد سابق في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، بدعم مزعوم من عدة مقاتلين سابقين آخرين، بينما أعادوا تأكيد تمسكهم بعملية السلام. وطلب هذا الفريق أيضا المشاركة في الآليات التي أنشئت بموجب الاتفاق النهائي، بما في ذلك المجلس الوطني لإعادة الإدماج.

الضمانات الأمنية

51 - اتخذت الإدارة الجديدة الخطوات الأولى للتصدي لأعمال العنف المستمرة في عدة مناطق. وعين الرئيس بيترو إيفان فيلاسكيز وزيرا للدفاع وقيادة جديدة للجيش والشرطة، وكلفهم بالمساهمة في تحقيق "السلام الناجز" جزئيا عن طريق المشاركة النشطة في المجتمعات المحلية وبناء الثقة معها. وبعد فترة وجيزة من توليه منصبه، ترأس الرئيس اجتماعا في تشوكو وأكد أن السياسة الأمنية لحكومته ستستند إلى نهج يركز على الأمن البشري وتأمين استجابة شاملة من جانب مؤسسات الدولة.

52 - وفي آب/أغسطس، قدمت منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني وأعضاء الكونغرس إلى الرئيس بيترو خطة حماية طارئة للمدافعين عن حقوق الإنسان والمقاتلين السابقين. وتعطي الخطة، التي وضعت بدعم من الأمم المتحدة، الأولوية لـ 65 بلدية في 14 مقاطعة، وتشمل تفعيل أدوات الضمانات الأمنية التي أنشئت بموجب الاتفاق النهائي. ويشمل أيضا إجراءات مقترحة لأول 100 يوم من الإدارة الجديدة، مثل إنشاء آليات مشتركة بين المؤسسات في كل بلدية من هذه البلديات لتنسيق الاستجابات الوقائية بمشاركة كيانات الدولة والسلطات المحلية والمجتمع المدني، وبرفقة جهات فاعلة دولية، وتشير إليها بصفتها "مراكز قيادة موحدة مدى الحياة".

53 - وقد نصب الرئيس بيترو وأعضاء حكومته 23 من مراكز القيادة هذه في أنتيوكيا، وأرواكا، وكاوكا، وكاكيئا، وتشوكو، وقرطبة، ونارينيو، وشمال سانتاندير، وبوتومايو، وبايي ديل كاوكا. وقد شارك الممثل الخاص في إنشاء بعض مراكز القيادة هذه، مبرزا أهميتها لتعزيز استجابة متكاملة من جانب الدولة لأعمال العنف المستمرة في المناطق المتأثرة بالنزاع. وقدمت الحكومة مؤخرا استراتيجيتها المتمثلة في مراكز القيادة الموحدة إلى رؤساء البلديات وحكام هذه المناطق.

ديناميات العنف الإقليمية

54 - تتواصل الأعمال التي تقوم بها الجماعات المسلحة غير المشروعة والنزاعات بشأن السيطرة على الأراضي والاقتصادات غير المشروعة في المناطق التي وجود الدولة فيها محدود، مما يؤكد أهمية المبادرات الجديدة للسلام والأمن. وفي الآونة الأخيرة، استهدف المدنيون وقوات الأمن العام على حد سواء، لا سيما في مقاطعات أرواكا وأنتيوكيا وكاوكا ونارينيو. وقتل عدة أفراد من مجتمع آوا الأصلي في بلديتين في مقاطعتي نارينيو وبوتومايو. وفي تموز/يوليه وأوائل آب/أغسطس، نفذت "كلان ديل غولفو" عدة هجمات ضد الشرطة الوطنية في مناطق عملياتها، مما أسفر عن مقتل أكثر من 20 شرطيا. وبالإضافة إلى ذلك، قتل سبعة من أفراد الشرطة في أيلول/سبتمبر خلال هجوم في مقاطعة هويلا، زُعم أن جماعة منشقة

عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي قامت به. وأدان الرئيس بيترو الهجوم وسافر إلى هويلا لتفقد الحالة الأمنية وإقامة مركز قيادة موحد.

55 - وسجلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان 39 عملية قتل واسعة النطاق (تم التحقق من 12 منها وما زالت 26 عملية قيد التحقق وعملية واحدة لم يبت فيها). وخلفت القضايا التي تم التحقق منها حتى الآن 39 ضحية، من بينهم 7 أطفال و 7 أشخاص من الشعوب الأصلية. وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأنه منذ 27 حزيران/يونيه جرى احتجاز 8 100 شخص قسراً وأن 13 700 شخص قد شردوا قسراً. وأكثر من 60 في المائة من ضحايا التشريد والحبس هم من الشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، ويقدر أن 30 في المائة منهم تقل أعمارهم عن 18 عاماً. ورصد المكتب حالات طوارئ جديدة للتشرد تحدث في مقاطعات لم تقع فيها مثل هذه الأحداث منذ سنوات عديدة، مثل بوليفار.

56 - وفي هذا السياق، قررت المحكمة الدستورية في حزيران/يونيه أن الحالة الراهنة غير الدستورية التي كانت أعلنتها في عام 2004 فيما يتعلق بمنع تشريد الأشخاص قسراً وحمايتهم لا تزال قائمة. ونتيجة لذلك، أمرت المحكمة الحكومة باتخاذ إجراءات عاجلة في المناطق التي تشهد حالات طوارئ إنسانية متكررة في أنتيوكيا وكاوكا وتشوكو وقرطبة ونارينيو وشمال سانتاندير وبايي ديل كاوكا.

اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية

57 - إن وضع سياسة عامة لتفكيك الجماعات المسلحة غير المشروعة والمنظمات الإجرامية هو أحد أهم أحكام الضمانات الأمنية في الاتفاق النهائي التي لا تزال تنتظر التنفيذ. ومنذ إنشائها في عام 2017، وافقت اللجنة فقط على لوائحها الداخلية، ومن المقرر وضع خطة العمل التي أمر بها الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام في شباط/فبراير بحلول 10 تشرين الأول/أكتوبر.

توفير الأمن والحماية للمقاتلين السابقين

58 - قُتل 15 مقاتلاً سابقاً من القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي (جميعهم من الرجال)، قضى 11 منهم في شهر تموز/يوليه وحده، مما يجعله الشهر الأكثر دموية بالنسبة للمقاتلين السابقين منذ عام 2019. ومنذ توقيع الاتفاق النهائي، سجلت البعثة مقتل 342 مقاتلاً سابقاً (11 امرأة، و 48 شخصاً كولومبياً من أصل أفريقي، و 28 شخصاً من الشعوب الأصلية). ووقع 105 من الأشخاص ضحية لمحاولات قتل (من بينهم ثماني نساء)، واعتبر 27 مقاتلاً سابقاً في عداد المفقودين (جميعهم من الرجال). ويتركز أكثر من 80 في المائة من عمليات القتل في كاوكا ونارينيو وأنتيوكيا وكاكييتا وميتا وبوتومايو وشمال سانتاندير وبايي ديل كاوكا وتشوكو، مما يسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات مركزة في هذه المناطق، وهي من بين المناطق التي حددتها الإدارة الجديدة على سبيل الأولوية.

التدابير الاحترازية الصادرة عن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام

59 - يستعرض الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام خطة عمل وضعتها وحدة التحقيقات الخاصة التابعة لمكتب المدعي العام لتحسين منهجيتها في التحقيق في عمليات قتل المقاتلين السابقين وتحسين مكافحة المنظمات الإجرامية. ولا يزال تنفيذ التدابير الاحترازية الأخرى محدوداً إلى حد كبير، على غرار التدابير التي أمر باتخاذها في المنطقة الجنوبية الغربية ومقاطعة ميتا.

60 - وامتثالاً لأوامر الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، تتخذ الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع خطوات لتنفيذ قرار اتخذ في حزيران/يونيه، نقرر بموجبه أنه يمكن لأطفال المقاتلين السابقين الذين قتلوا الحصول على البديل الشهري لوالديهم المتوفين. وإذا نُفذ القرار، سيجري توفير هذه الاستحقاقات وغيرها للأقارب الباقين على قيد الحياة لمدة تصل إلى 36 شهراً، وستُعطى أيضاً نفقات الجنائز. وحتى الآن، تلقت 90 أسرة استحقاقات بينما أبلغت عدة أسر أخرى عن صعوبات في الحصول على الدعم بسبب الشروط التي وضعتها الوكالة.

61 - واستجابة أيضاً لأوامر الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، عجلت الوحدة الوطنية للحماية بالموافقة على تدابير حماية جديدة للمقاتلين السابقين. بيد أن تنفيذها في الوقت المناسب لا يزال مقيداً بعدم كفاية الموارد، ولا تزال هناك تحديات تواجه المرأة في الحصول على تدابير حماية على قدم المساواة. ومنذ كانون الثاني/يناير، تمت الموافقة على 399 من تدابير الحماية، من بينها 90 تدبيراً لحماية النساء، و 56 من التدابير الجماعية. وحتى الآن، لم يفد منها سوى 85 تدبيراً.

وحدة التحقيقات الخاصة بمكتب المدعي العام

62 - أبلغت وحدة التحقيقات الخاصة عن صدور إدانتين جديدتين، وبلغ مجموع الإدانات 57، من أصل 401 قضية من قضايا الاعتداءات على المقاتلين السابقين التي تحقق فيها الوحدة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ما مجموعه 63 قضية في مرحلة المحاكمة وصدرت 374 مذكرة توقيف، بما في ذلك 82 مذكرة بحق من أعطوا الأمر بشن الاعتداءات. وهناك ما مجموعه 169 مذكرة توقيف رهن التنفيذ.

63 - ولا تزال التحديات التي تواجه عمل الوحدة مستمرة، على سبيل المثال فيما يتعلق بالوصول إلى مسرح الجريمة في المواقع غير الآمنة، وخصوصاً في كاكيتا وكوكا وميتا ونارينيو، والتي تبلغ حصتها 187 قضية من أصل 401 قضية. ومن شأن تعزيز التنسيق داخل مكتب المدعي العام، وكذلك بين المكتب ووزارة الدفاع، أن يحسن إلى حد كبير قدرته على تفكيك المنظمات الإجرامية، ومنع هذه الجرائم ومقاضاة من يقفون وراءها.

64 - وأحرز تقدم متواضع في الإجراءات الستة المتعلقة بنوع الجنس التي اتخذتها الوحدة بموجب الاتفاق النهائي، لا سيما من حيث تحسين القدرات التحقيقية باتباع نهج مراعاة للاعتبارات الجنسانية في الميدان.

نشر قوات الأمن العام في المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج

65 - لم يُسجل وقوع حوادث أمنية تُذكر في المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج. وأُبلغ عن حدوث تغييرات في عمليات النشر العسكري الوقائي في هذه المناطق من وحدات ثابتة إلى دوريات مختلطة أو متقلبة في ثلاثٍ من هذه المناطق في كاوكا وشمال سانتاندير وغوافياري. بالإضافة إلى ذلك، أُعيد نشر وحدات شرطة في المركز الحضري بسبب عدم كفاية المرافق في منطقتي أنوري وأنتيوكيا من المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج. وهذه التغييرات تجعل المقاتلين السابقين يشعرون بأنهم أقل أمناً. والبعثة على اتصال بوزارة الدفاع بشأن هذه المسألة.

66 - ومن شأن زيادة نشر الشرطيات ومواصلة التدريب المتخصص في مجال العنف الجنساني أن يزيد من تعزيز أمن المقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية المجاورة لهم.

الاعتداءات على القياديين الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمعات المتضررة من النزاع

67 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ادعاءات بوقوع جرائم قتل ضد 45 شخصا من المدافعين عن حقوق الإنسان، من بينهم 7 نساء (تم التحقق من ثماني جرائم منها، وهناك 27 جريمة قيد التحقق، ولم يُبت في 10 جرائم منها). وتدهورت الحالة في بوليفار وسيزار تدهورا حادا. وفي آب/أغسطس، قُتل خوسيه كينيونيس، زعيم لجنة الحوار لجنوب بوليفار ووسط وجنوب سيزار، وهو رابع زعيم للجنة الحوار يُقتل في أقل من عام.

68 - وتلقى ممثلان منتخبان مؤخرا للمقاطعات الخاصة للسلام وأعضاء فريقيهما تهديدات من جهات مسلحة غير مشروعة. وبالمثل، أبلغت مرشحات لم ينتخب خلال انتخابات الدوائر الخاصة التي أجريت في آذار/مارس الماضي في عدة مقاطعات عن تعرضهن أيضا لتهديدات. وإن الاستفادة الكاملة من النظام الأمني الشامل لممارسة العمل السياسي أمر أساسي لضمان الأمن لجميع المنظمات السياسية.

69 - ولا تزال الاعتداءات مستمرة ضد المدافعات عن حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي بوليفار، لا يزال القائد الاجتماعي بيرلي فيلاسكو يتعرض للوصم ويتلقى تهديدات، على الرغم من تمتعه بتدابير الحماية التي أمرت بها لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. ويمكن أن يساعد التنفيذ الكامل للبرنامج الشامل للضمانات المقدمة للقيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان بقيادة وزارة الداخلية على التصدي لهذه التحديات.

نظام الإنذار المبكر لمكتب أمين المظالم

70 - أصدر مكتب أمين المظالم 12 إنذارا مبكرا (وصف أربعة منها بأنها إنذارات وشيكة) تتعلق بمخاطر عنف شملت 39 بلدية في أنتيوكيا وكاوكا وتشوكو وقرطبة وهويلا ونارينيو وشمال سانتاندير وبوتومايو وتوليمبا وفاوبيس وبياي ديل كاوكا. وفي آب/أغسطس، ترأس وزير الداخلية الجديد ألفونسو برادا دورة للجنة المشتركة بين القطاعات للرد السريع على الإنذارات المبكرة في إل بوردو، كاوكا، وشدد على أهمية استجابة الدولة الشاملة وأعلن عن زيادة عمليات الانتشار الأمني.

71 - وفي آب/أغسطس، وبعد أن تلقى نظام الإنذار المبكر التابع لمكتب أمين المظالم تهديدات، أعرب جهاز الأمم المتحدة في كولومبيا عن دعمه للمكتب ودعا إلى احترام عمله الأساسي.

البرنامج الشامل لتوفير الأمن والحماية للمجتمعات المحلية والمنظمات في الأقاليم

72 - أعطيت الأولوية لعشر منظمات جديدة، بما فيها منظمات نسائية، لتلقي تدابير شاملة للوقاية والحماية في إطار البرنامج في أراوكا وسيزار وتشوكو وماغداлина وبوتومايو وسانتاندير، بدعم من مفوضية حقوق الإنسان. وأعطيت الأولوية لمبادرتين إضافيتين للمقاتلين السابقين في أراوكا وبوتومايو.

الأحكام التصالحية

73 - في آب/أغسطس، وقع رئيس الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام والممثل الخاص بروتوكولا ينشئ آلية الرصد والتحقق وينظم عملها. وتتألف الآلية من قسم قضايا الاعتراف بالحقيقة والمسؤولية التابع للجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، والأمانة التنفيذية للجهاز، والبعثة، وسوف تقوم هذه الآلية بدعم تنفيذ الأحكام التصالحية والامتثال لها عن طريق تعزيز تبادل المعلومات والتنسيق مع مؤسسات الدولة على

جميع المستويات، ومع منظمات المجتمع المدني، والمجتمعات الإثنية، والضحايا، والأفراد الخاضعين لولاية الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام والمنظمات الدولية.

74 - ويواصل الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام التقدم نحو إصدار أول أحكامه التصالحية، بما في ذلك عن طريق عقد جلسات استماع علنية تستهدف الاستجابة لمطالب الضحايا بالحصول على تعويضات وعدم التكرار، وتعزيز المصالحة.

75 - وفي تموز/يوليه، عقد الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام جلسة استماع علنية بشأن الاعتراف بالحقيقة والمسؤولية في إطار القضية 03 (بشأن عمليات القتل والاختفاءات القسرية التي صورتها مسؤولو الدولة بصورة إصابات في القتال) ركزت على الجرائم المرتكبة في منطقة البحر الكاريبي. واعترف اثنا عشر فرداً من أفراد الجيش السابقين الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام بالمسؤولية عن ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، مما أسفر عن سقوط 127 شخصاً ضحية (من بينهم 12 شخصاً من الشعوب الأصلية). ووصف المتهمون تعاونهم مع الجماعات شبه العسكرية وشرحوا كيف تم اختيار الضحايا وقتلهم وتصويرهم زوراً بصورة أعضاء في جماعات حرب العصابات. كما طلب بعض المتهمين الصفح عنهم. وتمكن الضحايا من الاستفسار عن مصير ذويهم المفقودين، وناشدوا الحصول على الحقيقة، والمطالبة بالحصول على تعويضات.

76 - وقد أحيل ثلاثة عقداً وقادة سابقين متهمين في القضية 03 لم يعترفوا بالمسؤولية قبل جلسة الاستماع إلى عملية الخصومة، حيث يمكن أن يواجهوا عقوبة بالسجن لمدة تصل إلى 20 عاماً إذا أدنوا.

77 - وفي تموز/يوليه، اتهم الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام 32 فرداً من أفراد الجيش (بمن فيهم لواء وستة عقداً وثلاثة مقدمين)، ومسؤول دولة غير مقاتل ومدنيين اثنين في القضية 03 والقضية 04 (بشأن حالة منطقة أورابا) بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في مقاطعة كازاناري وفي ديبيا بأنتيوكيا. وفي كاساناري، تعرف الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام على 303 ضحايا، (9 نساء، و 6 مراهقين، وشخص واحد من مجتمع الميم، وشخص واحد من ذوي الإعاقات الإدراكية). ولأول مرة، أدرج الجهاز القضائي تهمة الاضطهاد على أساس نوع الجنس وجريمة الحرب المتمثلة في استخدام الأطفال للمشاركة الفعلية في الأعمال العدائية جريمتين من الجرائم ضد الإنسانية. وفي ديبيا، سجل الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام 43 ضحية من ضحايا القتل والاختفاء (امرأة واحدة ومراهقان)، واستخرجت من بينهم رفات 11 ضحية وسلمت إلى أسرهم.

78 - وفي تموز/يوليه، أدلى 35 عضواً سابقاً من الرتب المتوسطة من أعضاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي برواياتهم الفردية والجماعية خلال جلسات الاستماع في إطار القضية 01 (بشأن اختطاف رهائن، وغير ذلك من حالات الحرمان الجسيم من الحرية، وغير ذلك من الجرائم المترامنة التي ارتكبتها القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي). وفي إطار القضية 01 أيضاً، طلب الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام من كبار القادة السابقين الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام والذين اعترفوا بالفعل بمسؤوليتهم أن يقدموا اقتراحاتهم بشأن المشاريع التصالحية وأن يبلغوا عن المهام أو الأعمال أو الأنشطة ذات المضمون الجبري والتصالحي التي قاموا بها بالفعل.

79 - وبينما يتقدم الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام نحو إصدار الأحكام الأولى، لا يزال بعض الأفراد الخاضعين له يعبرون عن شواغلهم، بما في ذلك ما يتعلق بالأمن واليقين القانوني. وفي تموز/يوليه، شاركت البعثة في حلقة عمل عقدت في ميدياين للوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع وعدة أعضاء سابقين في قوات الأمن العام الخاضعة للجهاز القضائي الخاص من أجل السلام بهدف المساهمة في تصميم طريق الدعم لهذه المجموعة، الذي أعلن عنه الرئيس آنذاك إيفان دوكي في نيسان/أبريل. وطرح المشاركون احتياجاتهم وشواغلهم فيما يتعلق بطرفهم الاقتصادية، وفرص التدريب والتوظيف، والوصم. وواصل المقاتلون السابقون ومحاموهم أيضا الإشارة إلى ضرورة ضمان أمنهم والحفاظ على جهود إعادة الإدماج الجارية في تصميم الأحكام التصالحية.

80 - وينص الاتفاق النهائي على أن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام بوسعه أن يعترف بالأعمال والأنشطة التصالحية المنفذة لدفع تعويضات للضحايا قبل إصدار الحكم. وحتى الآن، تلقت الأمانة التنفيذية للجهاز القضائي 185 طلب تصديق على مهام أو أعمال أو أنشطة ذات مضمون جبري وتصالحي (183 طلبا من أعضاء سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وطلبيين من أفراد من قوات الأمن العام). وقد صدقت الأمانة التنفيذية على 138 طلبا من طلبات المهام أو الأعمال أو الأنشطة ذات المضمون الجبري والتصالحي لنحو 1 839 مقاتلا سابقا في 11 مقاطعة.

خامسا - الاعتبارات الشاملة

الشؤون الجنسانية

81 - عين الرئيس بيترو حكومة مساواة بين الجنسين وأعلن عن إنشاء وزارة للمساواة، بقيادة نائبة الرئيس فرانسيا ماركيز، لمعالجة المسائل المتصلة بنوع الجنس، والمجتمعات الإثنية، والشباب والأطفال، من ضمن مسائل أخرى. بالإضافة إلى ذلك، عين الرئيس بيترو مؤخرا كليمنسيا كارابالي، وهي زعيمة نسائية وكولومبية من أصل أفريقي، مستشارة رئاسية لشؤون مساواة المرأة. ودعت المنظمات النسائية إلى زيادة تمثيل المرأة وإدراج جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في المناقشات المتعلقة بـ "السلام الناجز"، وتوفير ما يكفي من موارد للوزارة الجديدة، وترسيخ حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في جدول أعمالها.

82 - والتعجيل في تنفيذ الأحكام الجنسانية التي ينص عليها الاتفاق النهائي مطلب رئيسي للمنظمات النسائية وأنصار السلام عموما. ولا يزال أمن النساء والفتيات وحمايتهن يشكلان مسألة تثير قلقا بالغا، مع استمرار التهديدات بالعنف الجنسي بسبب وجود جماعات مسلحة غير مشروعة في مختلف المناطق. وسلط تقرير صدر مؤخرا عن مكتب أمين المظالم بشأن المخاطر التي تواجه القيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان في نارينيو الضوء على استخدام العنف الجنسي كأداة للسيطرة والهيمنة، فضلا عن الوصم والتمييز اللذين يواجهان القيادات النسائية، لا سيما الكولومبيات من أصل أفريقي.

83 - وتدعو المنظمات النسائية بنشاط إلى تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير النهائي للجنة تقصي الحقيقة بشأن المرأة ومجتمع المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وهي تدعو على وجه الخصوص إلى إحراز تقدم في تخصيص طرق ومشاريع الحماية الفردية والجماعية؛ وإنشاء آليات فعالة للاستجابة للعنف الجنساني؛ وتعزيز النهج الجنساني والتفاضلي في جميع قضايا الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام.

الشؤون الإثنية

84 - منذ أن تولّى الرئيس بيترو مهام منصبه، قام بتعيين العديد من الرجال والنساء الكولومبيين من أصل أفريقي والشعوب الأصلية في مناصب حكومية رئيسية، بمن فيهم الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة، ليونور زالاباتا، ومديرا وحدة الضحايا ووحدة إعادة الأراضي.

85 - ولا تزال الحالة الإنسانية في الأراضي الإثنية في جميع أنحاء البلد حرجة، وتواصل المجتمعات المحلية الدعوة إلى إيجاد حلول تفاوضية بمشاركة. وفي أيلول/سبتمبر، ترأست نائبة الرئيس والمفوض السامي لشؤون السلام أول اجتماع لفريق عامل معني بالشؤون الإنسانية وبناء السلام في تشوكو، من أجل وضع استجابات شاملة للمنطقة بصورة مشتركة.

86 - ومما يثير القلق بوجه خاص الحالة التي تواجهها الشعوب الأصلية، حيث أعرب البعض عن مخاوفهم من الإبادة المادية والثقافية في حوضي أورينوكو ونهر الأمازون. وتواجه مجتمعات الشعوب الأصلية في جميع أنحاء البلد أيضا مخاطر متزايدة بفقدان أراضيها بسبب التوسع في الزراعة والطاقة والصناعات الاستخراجية ووجود الجماعات المسلحة غير المشروعة. وفي أعقاب زيارة ميدانية مشتركة قامت بها مؤخرا إلى نارينيو، دعت البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والاتحاد الأوروبي السلطات إلى معالجة حالة شعب آوا الأصلي على وجه السرعة.

87 - ولا تزال حالة المقاتلين السابقين من الشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي (16 في المائة من جميع الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي) تثير القلق، بما في ذلك استدامة مبادراتهم المدرة للدخل. ويمكن أن يساعد تحديد أولويات هذه المبادرات في تقييمات المجلس الوطني لإعادة الإدماج بشأن هذه المسألة، فضلا عن الاستقادة من فريقه العامل المعني بالقضايا العرقية، على استنباط مساعدة مصممة خصيصا، على النحو المنصوص عليه في السياسة الوطنية لإعادة الإدماج.

88 - وفي أول اتفاق من نوعه مع السلطات القضائية التقليدية الكولومبية الأفريقية، سيعمل الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام جنبا إلى جنب مع قاضي السلف الكولومبيين من أصل أفريقي في كاوكا في القضية 05 لتحقيق العدالة ودعم حقوق المجتمعات المحلية في إطار استقلالها القضائي.

الأطفال

89 - حتى الآن، لا يزال 108 أطفال من أصل 124 طفلا كانوا مشمولين في البداية نشطين في برنامج "مسار حياة مختلف" للأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقا بالقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، وتوفي 6 منهم وتم تحديد 9 منهم على أنهم غائبون أو منفصلون عن البرنامج. وتلقى سبعون مستقيدا (43 امرأة و 27 رجلا) موارد للمشاركة الإنتاجية، بينما لا يزال 29 مستقيدا ينتظرون تعويضات إدارية. وفي تموز/يوليه، قُتل أحد أعضاء البرنامج في أنتيوكيا.

90 - وفي آب/أغسطس، تحققت البعثة من أن التشريد القسري، لأسباب أمنية، لأحد أعضاء البرنامج وقع في شباط/فبراير في أروكا. واجتمع الفريق العامل المعني بالأطفال التابع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج مع الأفرقة العاملة المعنية بنوع الجنس والتعليم لمناقشة حالات فردية وتحسين التنسيق. وحتى الآن،

تم الاعتراف بـ 151 مقاتلا من أصل 288 مقاتلا سابقا كانوا يعتبرون أطفالا وقت اعتمادهم، بين عامي 2020 و 2021، كضحايا، مما يمكنهم من الحصول على تعويضات؛ وتوفي 18 مقاتلا آخر.

91 - وخلال جلسة استماع في إطار القضية رقم 07 (بشأن تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح) للجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، التي تنطوي أيضا على عنف جنسي وعنف جنساني ضد أطفال مجندين، أدلى 21 عضوا سابقا في الكتلة الشرقية للجيش الشعبي برواياتهم بحضور أكثر من 260 ضحية. واستجوب المقاتلون السابقون بشأن أساليب التجنيد التي يتبعونها ومعاملتهم للأطفال داخل الجماعة، وأجبروا على صياغة خطة لتحديد مكان الضحايا الذين ما زالوا مفقودين.

الشباب

92 - في تموز/يوليه، تم تصيب المجلس الوطني للشباب، الذي يضم 49 شابا وشابة. وسلطت الحكومة الضوء على ذلك باعتباره حدثا بارزا بالنسبة لمشاركة الشباب. ومع ذلك، أشارت المحكمة الدستورية مؤخرا إلى وجود مسائل من بينها عدم وجود ما يكفي من مراكز الاقتراع في المناطق الريفية، مما أثر على المشاركة الفعالة في انتخابات مجلس الشباب البلدي في كانون الأول/ديسمبر 2021. إضافة إلى ذلك، حذر مكتب المفتش العام من التأخيرات ومن دعم السلطات المحدود لعمل العديد من هذه المجالس.

93 - وأعرب أعضاء مجلس الشباب عن استعدادهم للعمل عن كثب مع الإدارة الجديدة، وسلطوا الضوء في الوقت ذاته، مع العديد من المنظمات الشبابية، على ضرورة تعزيز الحوار والمشاركة مع الشباب على نطاق أوسع. وأبلغ عضوان في المجلس من بايي ديل كاوكا عن تلقيهما لتهديدات، مما يؤكد المخاطر المستمرة التي تواجه القادة الشباب.

94 - وفي آب/أغسطس، زار كولومبيا وفد مؤلف من 30 عضوا من منظمة طلاب قارة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لمراقبة عملية إعادة الإدماج وتقديم توصيات. واضطلعت البعثة أيضا بمبادرات مع الشباب في جميع أنحاء البلد، مثل توفير التدريب على القيادة في سيزار، وعقد دورات للتوعية بالانفلاق النهائي مع أعضاء مجالس الشباب في كاوكا، وتنظيم حدث، بالتعاون مع الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع ومكتب رئيس بلدية ميدياين، حيث التقى أعضاء مجلس الشباب والمقاتلون السابقون الشباب من أنتيوكيا لتبادل الخبرات بشأن بناء السلام ومشاركة الشباب.

سادسا - التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري

95 - خلال الأسابيع الأولى من إدارة الرئيس بيترو، تعزز العمل بين الأمم المتحدة والحكومة في عدة مجالات ذات أولوية تتصل ببناء السلام، مثل إعادة الإدماج والضمانات الأمنية وحقوق الإنسان. ويشمل ذلك التعاون بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري لمساعدة السلطات في تصميم المنهجية المتعلقة بإجراء حوارات إقليمية.

96 - وقدم الفريق القطري الدعم لنشر التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق، بما في ذلك من خلال المناسبات العامة في عدة مقاطعات والأعمال التحضيرية مع الضحايا والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني. وبدعم من صندوق بناء السلام، يدعم الفريق القطري انطلاق أعمال اللجنة لمتابعة ورصد توصيات اللجنة.

97 - وخصص الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لاستدامة السلام 3,8 ملايين دولار لدعم أربع قضايا رئيسية لتعزيز تنفيذ الاتفاق النهائي. وفي شمال سانتاندر، يقوم الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لاستدامة السلام بدعم البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي من خلال استعراض وتحديث أدوات تخطيط استخدام الأراضي. وهو يفر أيضا بناء القدرات للممثلين المنتخبين حديثا للمقاطعات الخاصة من أجل السلام. وفي الوقت ذاته، يقوم الصندوق بتعزيز مشاركة حزب العموم في لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه ودعم 17 منظمة من منظمات المجتمع المدني التي ستوزع التقرير النهائي.

سابعاً - التطورات المتعلقة بجيش التحرير الوطني

98 - في آب/أغسطس، سافر وزير الخارجية والمفوض السامي لشؤون السلام ورئيس لجنة السلام في مجلس الشيوخ، السيناتور إيفان سيبيدا، إلى كوبا للاجتماع بوفد جيش التحرير الوطني. وحضر الاجتماع الممثل الخاص وممثلا الكنيسة الكاثوليكية والنرويج. وفي ختام الاجتماع، ذكر المفوض السامي لشؤون السلام أن الحكومة تعترف بشرعية وفد جيش التحرير الوطني وستعتمد جميع التدابير السياسية والقانونية اللازمة لاستئناف المحادثات. وفي وقت لاحق، أصدرت الحكومة مرسوماً أعادت بموجبه العمل بالبروتوكولات الموقعة في عام 2016 أثناء المفاوضات بين إدارة الرئيس آنذاك خوان مانويل سانتوس وجيش التحرير الوطني وعلقت العمل بمذكرات التوقيف وأوامر تسليم أعضاء وفد جيش التحرير الوطني. وقد يستأنف الآن الاتصال بجيش التحرير الوطني على أرض الواقع.

99 - وفي وقت لاحق، أعلن النائب العام تعليق العمل بمذكرات التوقيف لمدة ثلاثة أشهر. بدوره، رحب القائد الأعلى لجيش التحرير الوطني، أنطونيو غارسيا، بالإجراءات التي اتخذها الرئيس بيترو لتهيئة الظروف لاستئناف محادثات السلام.

ثامناً - هياكل البعثة

دعم البعثة

100 - حتى 31 آب/أغسطس 2022، كانت نسبة 48 في المائة من جميع الموظفين المدنيين و 39 في المائة من المراقبين الدوليين من النساء.

السلامة والأمن

101 - وقع 37 حادثاً أثرت على منظومة الأمم المتحدة، وهي زيادة كبيرة مقارنة بالربع السابق. وكان معظم الحوادث من الجرائم العادية، و 15 حادثة منها كانت عمليات سرقة وسطو على منازل، وكان بعضها ينطوي على أعمال عنف. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن الحوادث التي أثرت على منظومة الأمم المتحدة وقامت بها جهات فاعلة مسلحة غير مشروعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير كان عددها أقل، فقد سجلت أيضاً عدة حوادث خطيرة. فعلى سبيل المثال، في آب/أغسطس، اضطر اثنان من موظفي الأمم المتحدة إلى الاحتباء لمدة خمس ساعات بينما كانا عالقيين في تبادل لإطلاق النار في شمال سانتاندر. وكانت هناك أيضاً خمسة قيود أثرت على حركة البعثات الرسمية بسبب الأعمال التي تقوم بها جماعات مسلحة غير مشروعة.

السلوك والانضباط

102 - تواصلت الجهود المبذولة على نطاق البعثة لمنع سوء السلوك من خلال توفير دورات تدريبية إلزامية للموظفين الجدد، ودورات إعادة تدريب، وإعادة تدريب المنسقين المعنيين بالسلوك والانضباط، وتقديم عرض مفتوح بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين، فضلا عن إقامة دورات تدريبية موجهة للموظفين المتعاقدين من الباطن.

103 - وعلى الرغم من عدم الإبلاغ عن أي ادعاءات بالاستغلال والاعتداء الجنسيين، فإن البعثة تحقق في ادعاء واحد عن سوء سلوك خطير.

تاسعا - الملاحظات

104 - تعكس التطورات التي حدثت خلال هذه الفترة زخما متجددا وتركيزا حادا على توطيد السلام. وأعلن الرئيس بيترو بوضوح أنه يعتزم السعي إلى تحقيق "السلام الناجز". ويشجعني النهج الذي تتبعه الحكومة الجديدة إزاء السلام والأمن، الذي يعطي الأولوية للحوار بوصفه الملاذ الأول لحل النزاعات الاجتماعية المسلحة؛ ويشدد على أن الاستراتيجيات الأمنية ينبغي أن تركز على حماية المجتمعات الضعيفة وحقوق الإنسان؛ ويربط الحلول الدائمة للعنف بالتغلب على أوجه عدم المساواة القائمة منذ فترة طويلة من خلال إجراء تحولات أعمق، لا سيما في المناطق الريفية والفقيرة.

105 - ويمثل هذا النهج فرصة لتعزيز التنفيذ الشامل للاتفاق النهائي، والتزام الحكومة في هذا الصدد مدعاة للتفاؤل. وإذا ما استخدمت كل إمكانيات صكوك الاتفاق النهائي، فإنها يمكن أن تساعد بشكل حاسم على وضع حد لمظاهر العنف المستمرة في البلد، وأن تسهم في الوقت نفسه في تحقيق الهدف الأوسع نطاقا المتمثل في تهيئة الظروف والفرص للجميع في كولومبيا للعيش في سلام وكرامة. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن ضمان الأموال اللازمة للتنفيذ في ميزانية عام 2023 أمر أساسي.

106 - وأشيد بالجهود الجارية بالفعل لتعزيز بناء السلام من خلال المشاركة المجدية مع السلطات المحلية وممثلي المجتمع المدني ومجتمعات الشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. وإنني على ثقة من أنها ستؤدي في أقرب وقت ممكن إلى تحسين ظروف الأمن والرفاه لسكان هذه المناطق.

107 - ومما يشجعني أيضا التطمينات المتبادلة من جانب الإدارة الجديدة وممثلي المقاتلين السابقين، الذين أكدوا استعدادهم للعمل معا للمضي قدما في التنفيذ الكامل للاتفاق النهائي. وإنني على ثقة من أن الطرفين سيدخلان قريبا في حوار بناء في إطار هيكل الاتفاق النهائي للإفادة من المكاسب التي تحققت بشق الأنفس طوال أكثر من خمس سنوات من التنفيذ، ولتذليل العقبات المعقدة والناشئة.

108 - وإنني على ثقة من أن الحكومة الجديدة ستعزز الدعم المقدم إلى آلاف المقاتلين السابقين من الرجال والنساء الذين ما زالوا ملتزمين بالسلام. ومن الأهمية بمكان تجاوز المكاسب المبكرة لإعادة الإدماج من خلال زيادة التركيز على استدامتها على المدى الطويل. ومن الأهمية بمكان ألا تترك عملية إعادة الإدماج أحدا خلف الركب، وأن تصل الجهود إلى جميع الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، سواء داخل أو خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، وأن تراعي الاحتياجات المحددة للنساء والمقاتلين السابقين من الشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي.

109 - ويظهر التقدم المطرد لنظام العدالة الانتقالية في البلد أن المجتمع الكولومبي ومؤسساته تسيير على طريق المصالحة. وبشكل التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق معلما بارزا آخر في عملية السلام. وبالمثل، تجدر الإشارة إلى التقدم المحرز في إطار الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، بما في ذلك فتح قضايا جديدة للتصدي للجرائم الفظيعة التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع، والجهود المتواصلة التي تبذلها الوحدة المعنية بالبحث عن الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين في عملها البالغ الأهمية. والأهم من ذلك، تعهدت الحكومة أيضا بدعم واحترام عمل النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار. ومع استمرار هذا النظام في إحراز تقدم لدعم حقوق الضحايا، سيكون من الضروري الاستمرار في دعم جميع قطاعات المجتمع لجهوده.

110 - ومع ذلك، لا يزال العنف يؤثر على نطاق واسع على المجتمعات المحلية والقادة الاجتماعيين والمقاتلين السابقين، كما يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والشعوب الأصلية والكولومبيين من أصل أفريقي. والخطط والتدابير التي أعلن عنها حتى الآن تتضمن عناصر من أحكام الضمانات الأمنية الواردة في الاتفاق النهائي. وأرحب بهذه الخطط والتدابير وأثق بأنها سوف تستخدم بكامل إمكاناتها في الأشهر المقبلة، بغية التعزيز التدريجي لوجود الدولة وقدراتها على حماية الفئات الضعيفة وتفكيك الجماعات المسلحة غير المشروعة والمنظمات الإجرامية.

111 - وأرحب بالجهود التي بذلت مؤخرا لإعادة بدء حوارات مع جيش التحرير الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، أحيي الدعوة التي وجهها الرئيس بيترو لجميع الجهات الفاعلة المسلحة لوقف إطلاق النار، وأحث الجهات الفاعلة المسلحة على الاستجابة بشكل إيجابي، ووضع المبادئ الإنسانية فوق أي اعتبار آخر، واغتنام الفرصة لوضع نهاية للعنف من خلال الحوار. وفي مواجهة استمرار العنف والتوقعات التي لم تتحقق للمجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاع، فإن الطريق إلى الأمام هو مواصلة السعي إلى تحقيق السلام من خلال التنفيذ الكامل للاتفاق النهائي ومن خلال القيام بمبادرات سلام إضافية بهدف إنهاء هذه المعاناة. وكما هو دأبها دائما، تقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لمساعدة الكولومبيين في كفاحهم لتحقيق السلام.

